

المعارضة الحزبية في مرحلة الأسد الأب

محمد سيد رضاص*

بين أعوام 1970-1976 لم تكن المعارضة الحزبية في سوريا واضحة المعالم، وإن أظهرت «أحداث يوم المولد النبوي» (نيسان/ أبريل 1973) دخول قوى سياسية على خط الاحتجاجات التي جرت في مدينتي حماة واللاذقية ضد الدستور الذي جرى تحويله، بعد الاستفتاء عليه، إلى حالة نافذة في 13 آذار/ مارس 1973، مثل جماعة «الإخوان المسلمين» و«الاتحاد الاشتراكي العربي» بقيادة الفريق محمد الجراح الذي كان في طريق آخر، منذ أوائل عام 1968، مختلف عن خط حزب «الاتحاد الاشتراكي العربي» بزعامة الدكتور جمال الآتاسي الذي كان متحالفاً مع السلطة تحت مظلة «الجبهة الوطنية التقدمية»، التي أعلن قيامها في 7 آذار/ مارس 1972. كان هناك تنظيمات سياسية بعثية مناوئة للنظام، مثل تنظيم «23 شباط» الموالي للقيادة البعثية التي أطاحتها حركة 16 تشرين ثاني/ نوفمبر 1970، أو ذلك التنظيم الذي ظل يتبع منذ 23 شباط/ فبراير 1966 القيادة القومية لحزب البعث (منذ 17 تموز 1968 ارتبط ببعث العراق الواصل إلى السلطة في بغداد في ذلك اليوم)، التي أطاحتها «القطريون» بزعامة اللواء صلاح جديد في ذلك اليوم، ولكن من دون أن تتخطى تلك المعارضة البعثيات - حدود الفعل التنظيمي المدني. العسكري من أجل استعادة السلطة إلى فعل اجتماعي واسع أو إلى التفكير في إطار تحالف مع القوى الأخرى، في الوقت الذي احتفظ فيه التنظيمات المذكوران بعداء مزمّن أحدهما تجاه الآخر، حتى وهما يعارضان نظام ما بعد 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

في 1 حزيران/ يونيو 1976، وجد إجماع عند كل القوى السياسية السورية المعارضة، المذكورة أعلاه، على معارضة الدخول العسكري السوري إلى لبنان، الذي أدى إلى صدام بين القوات السورية والقوات المشتركة لمنظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني، التي كانت داخلية في صدامات عسكرية، منذ 13 نيسان/ أبريل 1975، مع قوات اليمن اللبناني (الكتائب والأحرار). ولكن ما أعطى مناسبة الدخول السوري إلى لبنان طابعاً انعطافياً في تاريخ المعارضة السورية لنظام الرئيس حافظ الأسد لم يكن ذلك فقط، بل أيضاً أساساً دخول

قوتين جديدتين، هما حزب «الاتحاد الاشتراكي العربي» و«الحزب الشيوعي. المكتب السياسي» (الناجح من انشقاق 3 نيسان 1972 بينه وبين جناح خالد بكداش الذي كان موالياً للكرملن)، إلى خط المعارضة الجذرية للنظام منذ ذلك الشهر، بعد أن ظلتا تنوسان بين الاقترب والابتعاد عن النظام منذ خروج الأول من «الجبهة» في أيار 1973، والثاني أيضاً منها. في كانون الثاني 1976، ليشكل هذان الحزبان، مع «الإخوان المسلمين»، عصب المعارضة السورية لربع قرن لاحق حتى وفاة الرئيس حافظ الأسد في 10 حزيران 2000، وأحد محوري الاستقطاب السوري المعارض مع تأسيس «التجمع الوطني الديمقراطي» في كانون الأول/ ديسمبر 1979، الذي ضم إضافة إليهما: حزب «العمال الثوري العربي»، الذي أسسه ياسين الحافظ عام 1965، وحركة «الاشتراكيين العرب» بزعامة أكرم الحوراني، و«تنظيم 23 شباط»، فيما كان «الإخوان المسلمون» محور الاستقطاب المعارض الآخر، سواء وحدهم أو من دخل معهم في تكتلات سياسية معارضة، كان «الإخوان» عصبها السياسي، مثل «التحالف الوطني لتحرير سورية»، الذي تم تأسيسه بعد الهزيمة العسكرية لتنظيم «الإخوان» في حماة في شهر شباط 1982، مع محمد الجراح وبعث العراق (تنظيم القيادة القومية)، أو مثل «جبهة الإنقاذ» عام 1989، مع القوى نفسها، ولكن مع إضافة شخصيات مستقلة. هنا، في شهر آب/ أغسطس 1976، تأسس تنظيم سياسي جديد معارض، هو «رابطة العمل الشيوعي»، قبل أن يتحول في آب 1981 إلى حزب «العمل الشيوعي»، ولكنه ظل خارج سرب هذين المحورين للمعارضة رغم محاولاته لمرتين في 1980 و1990 الدخول إلى «التجمع»، ولم يتم انضواؤه في التكتلات المعارضة إلا مع تأسيس «إعلان دمشق» في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، الذي كان عملياً حصيلة اجتماع «التجمع» و«الإخوان»، وبعد ثلاثة أيام من تأسيس «الإعلان»، قبل أن ينضوي حزب «العمل» في صفوف «التجمع» في حزيران 2007.

خلال فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، كانت المعارضة السورية تبني سياساتها من خلال طرح برامج مثل «برنامج التغيير الوطني الديموقراطي الجذري»، الذي طرحه «التجمع» في بيان 18 آذار/ مارس 1980، في ذروة

أحداث حزيران 1979- شباط 1982، وهو ما تبعه «الإخوان المسلمون» بتقديم ورقة في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، سمّوها «بيان الثورة الإسلامية في سورية ومنهجها» يمكن توصيفه «في كلمة موجزة بأنه مناهج ليبرالي يقترب كثيراً من مناهج الأحزاب القومية واليسارية المعارضة» (محمد جمال

أحداث حزيران 1979- شباط 1982، وهو ما تبعه «الإخوان المسلمون» بتقديم ورقة في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980، سمّوها «بيان الثورة الإسلامية في سورية ومنهجها» يمكن توصيفه «في كلمة موجزة بأنه مناهج ليبرالي يقترب كثيراً من مناهج الأحزاب القومية واليسارية المعارضة» (محمد جمال



(أرشيف)

إشكالية الشباب السوري

معتز حيسو*

تظاهر الشباب للتعبير عن ذاتهم، وللمطالبة بالتغيير الوطني الديمقراطي السلمي، الذي يستوجب تراكم الأزمات على مدار عقود من التفرّد السياسي وغياب العدالة الاجتماعية. لكن ما حصل من تجاوزات وارتكابات وانتهاكات وتناقضات وادعاءات أوثية، تزامنت مع تصاعد موجات التدمير الذاتي، ساهم في إجهاد الحراك السلمي، وتحويله إلى كارثة سياسية واجتماعية وطنية تنبئ بانتكاسات وانكسارات بنيوية في الدولة والمجتمع. ويكمن خلف أسباب تراجع حراك الشباب السلمي، تاريخ من الإحباط السياسي والانكسار الاجتماعي الذي تحول في اللحظة الراهنة إلى أزمة وطنية نتيجة تداخل العديد من العوامل التي دفعت وتدفع بأدوات ظلامية، ليس لتغيير مجرى الحراك الوطني السلمي فقط، بل لإجهاد أي تغيير وطني ديمقراطي، يمكن أن يقطع مع الاستبداد ويحد من تبعية المجتمعات العربية لقوى رأس المال العالمي. فالتباين في أشكال النظم السياسية الحاكمة لا يعني لرأس المال شيئاً، ما تحقق له الاستقرار والترام. وبالنسبة إلى قوى رأس المال، فإنها تعمل على تحويل دول المنطقة إلى بؤر متوترة لتصفية الحسابات الدولية، ورفع وتيرة تصريف الأسلحة، لضمان تبعيتها وارتهاق إرادتها للحكومات الإمبريالية. ومن البديهي أن حل أزمة الاقتصاد العالمي يكمن في إعادة تقسيم الثروات العالمية، واستنزاف الطاقات البشرية والاقتصادية العربية، وإخضاعها

عن قيادة المرحلة ديمقراطياً، ساهم في تخييب العقلانية السياسية والوعي الديمقراطي عن غالبية الشباب. فكان من السهولة بمكان انحرافها والحراك أمام موجات العنف، واعتماد الآليات ذاتها. وما زاد من أزمة الحراك هو انقسام المعارضة إلى كائونات إشكالية، واعتمادها اليات تحريضية أبعد ما تكون عن التفكير السياسي العقلاني. فكانت الوجه السلمي والمشوه للحراك، والوجه الآخر للسلطة. هذا إضافة إلى ارتباط بعضها بقوى دولية

في موقف قادة معارضة الخارج الملتبس من المجموعات الجهادية المدفوعة بأيدولوجية عنفية أحادية تكفيرية ومسلحة بقوى الظلام الدولية.

ويحكم المناخ السياسي الذي يقطع مع كافة أشكال الحراك السياسي والمدني المستقل، كان لا بدّ للشباب من تعلم لغة سياسية مبنية على وعي ديمقراطي. ولأن السياسة والثقافة الحداثيّة غائبتان ومغيبتان عن الشباب، فإنهم لم يستطيعوا إتقان وتعلم اليات العمل الديمقراطي، فخرجوا من ساحات الحراك أمام تنامي المظاهر العنيفة. فكان خروجهم مدخلاً لأصحاب العقائد العنيفة المقدسة ومتسلي الحراك الفاسدين، للهيمنة على الشارع وتوجيهه كما يريدون وبما يخدم مصالحهم ومصالح الأطراف المشاركة في استنزاف الدم السوري إضافة إلى ذلك، فقد تجلّت بوضوح ظاهرة التطهر في ساحات التظاهر، والمقصود، هو المشاركة في التظاهر من أجل إخفاء العيوب والمفاسد الذاتية في سياق وإطار من الادعاءات الكاذبة التي وصلت إلى حد الارتباط بجهات اشتغلت على إجهاد الحراك وتفكيك مكوناته الاجتماعية والفكرية. فاختلطت الأمور وخرجت عن سياقاتها وأهدافها. فكانت بعض الشعارات، تعبيراً عن انحدر مستوى واليات المشاركين الذين كانوا يعكسون في كثير من اللحظات أهدافاً خارجة عنهم ومنافية للتغيير الديمقراطي، ليطفوا على السطح، وتحديداً لحظة الصراع الدموي، أسوأ ما في المجتمع السوري. وليس أقل من هذا سوءاً، اشتغال البعض على استغلال الحراك لتحقيق مصالح

صعدت الهجرة القسرية في الداخل واللجوء إلى الخارج من حدة الاستقطاب والتعصب

تشغل تحت ذريعة إسقاط النظام على تدمير البنية السياسية والمجتمعية السورية. وفي اللحظة التي كان على القوى السياسية أن تكون الحامل الموضوعي للحراك، فإنها تحولت من أجل تحقيق مصالحها الخاصة واحتكار تمثيل قوى «الثورة» والشعب إلى أشباه قوى محمولة على الحراك الذي أسهمت وقوى الخارج وأصحاب الحل الأمني في إجهاده وتحويله عن مساراته الحقيقية، دافعة به إلى العنف، ومشاركة في خلط الأوراق الذي تجلى أخيراً

